الإدارة العامـــة

بين النظريـة والتطبيـق

دكتور / سليمـان رخـــا

21 إبـــريل 2020

الفصل التاسع
الفساد الإداري

الأهداف التعليمية للفصل

بنهاية هذا الفصل ينبغي على الطالب أن يكون قادرًا على أن:

- يُعرف الفساد الإداري.
- يناقش مظاهر الفساد الإداري.
- يشرح مقدمات ونتائج الفساد الإداري.
- يشرح دور أجهزة مكافحة الفساد الإداري.
- يناقش محاور مكافحة الفساد الإداري.

مفهوم الفساد الإداري

- لقد حظيت ظاهرة الفساد في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين، والعديد من المنظمات المحلية والعالمية لكونه ظاهرة لا يكاد يخلو مجتمع منها.
- وبالرغم من شيوع ظاهرة الفساد إلا أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم.
- لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق في كون الفساد هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق كسب خاص.
- ويقصد بالفساد الإداري انتشار جرائم الاتجار بالوظيفة العامة أو الاعتداء على المال العام في الدولة مما يؤدي لاضطراب الجهاز الإداري للدولة وإصابته بالخلل فلا يحقق أهدافه. ويعرف الفساد أيضًا بأنه استخدام المنصب الرسمي في أجهزة الدولة لتحقيق منافع شخصية.

مظاهر الفساد الإداري

- **جرائم الرشوة**

يقصد بالرشوة ما يُعطى لقضاء مصلحة أو لإحقاق باطل أو لإبطال حق، حتى وإن لم يطلبها الموظف العام، والأمر الأكثر سوءًا هو تفشى الرشوة للتعيين في الجهاز الإداري للدولة.

- **جرائم التربح**

يقصد بالتربح أن يجعل الموظف العام وظيفته مصدر لتحقيق ربح أو كسب خاص، مثل أن يقوم بتسريب معلومات لأطراف عن المنظمة، ما يؤدى إلى تغليب المصلحة الخاصة للموظف.

- **جرائم استغلال النفوذ**

يعنى استغلال الموظف العام لوظيفته بغية تحقيق منافع مالية، مثل تفادي الموظف أو أقاربه دفع الضرائب المستحقة للدولة بحكم منصبه، أو غير مالية بتعيين الأقارب والمعارف.

- **جرائم الاختلاس**

يُقصد بجرائم الاختلاس الاستيلاء أو تسهيل الاستيلاء على المال العام من جانب الموظف العام سواء لنفسه أو لغيره، وتعد جرائم الاختلاس الصورة الأكثر وضوحًا للفساد.

مقدمات الفساد الإداري

- تصميم نظم أداء الخدمات العامة بشكل يتسم بالتعقيد وكثرة الإجراءات، وهو ما يفتح الباب أمام تلقى الرشوة بدعوى تسهيل الإجراءات وتفادى العقبات.
- اعتماد معايير اختيار القيادات الإدارية بناء على الولاء والإخلاص بغض النظر عن الكفاءة والقدرة، ما يسهل على صغار الموظفين العموميين توجيههم نحو ما يحقق مصالح بعض الفئات. كما يحرم هذا النظام الجهاز الإداري للدولة من قيادات كان من الممكن أن تحدث به تطورات وأن تديره بكفاءة.
- عدم موضوعية معايير اختيار صغار الموظفين العموميين، وذلك بوضع العديد من المواصفات إلى جانب المعايير الموضوعة وهو ما يفقدها موضوعيتها، كما أن تدخل الرشوة في تعيين صغار الموظفين يدمر ما لديهم من أخلاقيات فإن كانت الرشوة هي وسيلته فإنها سوف تصبح هدفا له مستقبلاً.
- تدنى مستوى الأخلاقيات في المجتمع بشكل عام أسهم في الاعتداء على حقوق الآخرين وأكل مال الناس بالباطل، وهو ما انعكس على الموظفين العموميين كجزء من المجتمع.

مقدمات الفساد الإداري (تابع)

- تدنى مستويات الأجور والمرتبات بما لا يوفر للموظف العام مستوى معيشي ملائم.
- ارتفاع مستويات التضخم، ما يسهم ففي تفاقم مشكلة تدنى الأجور والمرتبات، وهو ما يمكن أن يدفع الموظف العام لقبول الرشوة خاصة في ظل تدنى مستوى الأخلاقيات.
- تضخم الجهاز الإداري للدولة وتدخل بعض ذوي النفوذ أدى إلى ضعف فعالية الأجهزة الرقابية كالجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية.
- سلبية معظم المواطنين متلقي الخدمات العامة، وعدم قيامهم بدور فعال في مكافحة الفساد، بالإبلاغ عنهم للأجهزة الرقابية أو عدم الاستجابة لابتزازهم.
- انخفاض وعى بعض المواطنين بأهمية مكافحة الفساد، ربما نتيجة الأمية، ما ينعكس على وعيهم بحقوقهم العامة، وتزداد الأمور سوءًا بجهل بعض المتعلمين بتلك الحقوق.
- انخفاض البرامج التدريبية والتوعوية التي يتلقاها الموظف العام بشأن واجباته وأهمية الخدمات العامة وأهمية دوره باعتباره يد الدولة ووجهها أمام المواطنين.
- التفاوت الكبير في مستويات المعيشة بين طبقات الشعب أو المدينة أو القرية الواحدة.

نتائج الفساد الإداري

- الآثار الاقتصادية: تسهم ظاهرة الفساد في عديد من الآثار الاقتصادية مثل ارتفاع تكلفة الخدمات العامة وتشير الدراسات أن ارتفاع مستويات الفساد تؤدى إلى انخفاض الاستثمار، وتدنى نمو الدخل الفردي، والركود الاقتصادي وانخفاض الصادرات نظراً لارتفاع تكلفة المنتج المحلى.
- الآثار المالية: تسهم ظاهرة الفساد الإداري في ضياع الكثير من الموارد المالية على الدولة، ما يعنى ضياع فرصة الدولة في الحصول على جزء من مواردها المالية ضياع الفرصة على بعض المواطنين في الحصول على الخدمات العامة أو على الأقل تدنى مستوى الخدمات العامة.
- الآثار الاجتماعية: فالفساد الإداري يمكن تشبيهه بالدائرة المفرغة التي تغذى نفسها بنفسها فالفساد يؤدى لمزيد من الفساد وهو ما يؤثر على معدلات الجريمة ومعدلات الإدمان. ويؤدى ذلك بدوره لانخفاض مستويات الولاء والانتماء للدولة.
- الآثار الثقافية: فالفساد الإداري يؤدى إلى تغيرات جوهرية في ثقافة المجتمع بشكل قوى لتصبح الرشوة على سبيل المثال إكرامية، وليصبح الاستيلاء على المال العام فهلوة لا غنى عنها.
- الآثار السياسية: فالفساد الإداري يؤدى إلى انخفاض مستوى الولاء والانتماء للدولة، وبالتالي تنخفض مشاركة المواطنين في أمور الدولة لتنفرد فئة معينة بمعظم خيرات الدولة.
- الآثار الإدارية: فالفساد الإداري يؤدى عدم مراعاة الأسس الموضوعية عند اختيار صغار وكبار الموظفين العموميين، وبالتالي يتم تجاهل عنصر الكفاءة وربما انهيار الجهاز الإداري للدولة.

أجهزة مكافحة الفساد الإداري

- **هيئة الرقابة الإدارية**
- **بدأت كقسم للرقابة يتبع النيابة الإدارية عام 1958 وأصبحت هيئة مستقلة سنة 1964.**
- **تعد هيئة الرقابة الإدارية أحد أجهزة الرقابة الخارجية المستقلة وتتبع رئيس مجلس الوزراء وتمارس كافة أشكال الرقابة الإدارية والمالية ومكافحة الفساد الإداري في مصر.**
- **تختص هيئة الرقابة الإدارية بتلقي وبحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الإهمال سواءً بمقرها الرئيسي بمدينة نصر أو بمكاتبها الإقليمية بمحافظات الجمهورية.**
- **وتختص هيئة الرقابة الإدارية بما يلي:**
- **بحث أسباب القصور في العمل والإنتاج واقتراح وسائل تلافيها - الكشف عن عيوب النظم الإدارية والفنية والمالية - متابعة تنفيذ القوانين والإجراءات - الكشف عن مخالفات العاملين - ضبط الجرائم الجنائية التي تقع من غير العاملين والتي تستهدف المساس بسلامة أداء الوظيفة العامة - بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الإهمال في أداء الوظيفة - بحث ودراسة ما تنشره الصحافة - مد رئيس الوزراء والوزراء والمحافظين بأية بيانات أو معلومات أو دراسات يطلبونها - معاونة الجهاز الإداري للدولة في التحري عن شاغلي وظائف الإدارة العليا - التحري عن حالات الكسب غير المشروع وغسيل الأموال.**

أجهزة مكافحة الفساد الإداري (تابع)

- **الجهاز المركزي للمحاسبات**
- **هو هيئة رقابية مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهورية، وتهدف إلى تحقيق الرقابة على أموال الدولة وأموال الأشخاص العامة، كما تعاون مجلس الشعب في مهامه الرقابية.**
- **وفى سبيل الحفاظ على المال العام يمارس الجهاز الاختصاصات الآتية:**
- **الرقابة المالية بشقيها المحاسبي والقانوني - الرقابة على متابعة تنفيذ الخطة العامة وتقويم أداء الجهاز الإداري للدولة - الرقابة القانونية على القرارات الصادرة في شأن المخالفات المالية.**
- **القضاء الإداري**
- **يمارس القضاء الإداري الرقابة على أعمال الجهاز الإداري للدولة بالفصل فيما يعرض عليه من منازعات بين الأفراد وأحد منظمات الجهاز الإداري للدولة، وتأخذ تلك الرقابة عدة أشكال منها:**
- **رقابة الإلغاء: ويُقصد بها أن يطالب صاحب الحق بإلغاء تصرف إدارة المنظمة العامة.**
- **رقابة التعويض: ويُقصد بها أن يطالب صاحب الحق بتعويض الضرر الناجم عن تصرف الإدارة.**
- **رقابة عدم المشروعية: ويُقصد بها أن يطالب صاحب الحق بعدم مشروعية قرار الإدارة بمعنى عدم اتساق القرار مع القوانين واللوائح.**

محاور مكافحة الفساد الإداري

- **الرقابة الوقائية**
- **يمكن تحقيق الرقابة الوقائية أو المانعة من خلال: دراسة الظواهر السلبية ونواحي القصور بجهات الاختصاص - إنجاز المعاملات الحكومية عن بعد - تنمية مصادر المعلومات بهدف الكشف المبكر عن المخالفات - التدقيق في إجراءات التحريات عن المرشحين لشغل الوظائف القيادية بالجهاز الإداري للدولة وتحديد صلاحيتهم بناءً على أسس الجدارة والنزاهة - إجراء التحريات حول شاغلي الوظائف الأكثر عرضه للانحراف بشكل دوري للتأكد من عدم انحرافهم.**
- **توعية الموظفين العموميين**
- **ينبغي توعية الموظف العام بالواجبات التي تفرضها عليه وظيفته، والتي تتضمن ما يلي: أن يؤدى أعباء وظيفته بنفسه بدقة وأمانة - أن يحسن معاملة الموطنين - أن تتفق تصرفاته مع العرف العام - أن يحافظ على ممتلكات المنظمة العامة - أن يتعاون مع زملائه - أن ينفذ الأوامر الصادرة إليه بدقة وأمانة - أن يتحمل كل رئيس مسئوليتة في حدود اختصاصاته.**
- **كما ينبغي توعية الموظفين بالأعمال المحظورة والتي تتضمن ما يلي: مخالفة القوانين واللوائح المنظمة لسير العمل –الإهمال أو التقصير – عدم التعاون مع الأجهزة الرقابية – إفشاء المعلومات - الاحتفاظ بأصول الأوراق الرسمية – الجمع بين وظيفته وعمل أخر – مخالفة الآداب العامة – قبول الهدايا أو العمولات ..... إلى غير ذلك من المحظورات بحكم وظيفته وموقعه الرسمي.**

محاور مكافحة الفساد الإداري (تابع)

- **إتباع سياسة المبادأة تجاه وقائع الفساد**
- **تعنى سياسة المبادأة تجاه وقائع الفساد القيام بأعمال رقابية تستهدف ما يلي: ضبط حالات الاعتداء على المال العام - تتبع صور الكسب غير المشروع - ملاحقة وقائع التهرب الضريبي والجمركي - الاهتمام بشكاوى المواطنين - تدعيم الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني.**
- **التوعية بمخاطر الفساد**
- **تتطلب مكافحة الفساد مشاركة فعالة من المواطنين وتوعية المواطنين والعاملين بمخاطر الفساد.**
- **وينبغي أن يكون لبرامج التوعية بمخاطر الفساد أهداف مثل: تعريف المواطنين والعاملين بهيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات - تعريف المواطنين والعاملين بمخاطر الفساد.**
- **وفي هذا الصدد يمكن استخدام العديد من وسائل التوعية بمخاطر الفساد مثل: الدورات التدريبية - التعاون مع وسائل الإعلام - تنظيم الندوات لرجال الأعمال والمستثمرين وطلبة الجامعات - إصدار نشرات عن نشاط الهيئة في مكافحة الفساد وأساليب الاتصال بها.**
- **التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد**
- **حيث تتعاون هيئة الرقابة الإدارية على سبيل المثال مع الأجهزة المناظرة في دول أخرى، وتشمل مجالات التعاون: تبادل المعلومات - تبادل الزيارات لتبادل الخبرات - إجراء التدريبات المشتركة.**

مع الطيبين